



الحق

باشراف

م.د میامی صلاح صاحب

٥١٤٣٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا
تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا
وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ))

صدق الله العلي العظيم

البقرة (٢٨٦)

الشكر والنعماير

لابد لنا ونحن نسير مسيرتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود
إلى سنين قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا المحترمين الذين قدموا
لنا الكثير ساعين وباذلين جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لبعث الأمة من
جديد

وقبل إن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة
والاعتزاز إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...
إلى الذين أمهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل في كلية الإدارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد
واخص بالتقدير والشكر الدكتورة ميامي صلاح صاحب

الإهداء

لا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا يطيب الليل إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك (الله جل جلاله).

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح العالم إلى نبي الرحمة ونور العالمين (سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم)

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله يمدد عمرك لتري ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك في ذهني اليوم وفي الغد وإلى الأبد بها اهتدي (والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة وسر وجودي وإلى سر ابتسامتي وإلى من علمتني معنى الحب والحنان والرحمة (والدتي العزيزة)

إلى من أرى التفاؤل بعينهم والسعادة فيهم وإلى شعلة الذكاء والنور إخواني الأعزاء وجميع الأصدقاء.

إلى من شاركني وساعدني في تقديم البحث الدكتوراة ميامي صلاح صاحب

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
٢-١	المقدمة
٧-٣	المبحث الأول : - مفهوم وخصائص النقود الإلكترونية
١٨-٨	المبحث الثاني : - مفهوم السياسة النقدية
٢٣-١٨	المبحث الثالث : - اثر النقود الإلكترونية في أهداف السياسة النقدية
٢٤	الاستنتاجات
٢٥	التوصيات
٢٦	المصادر

المقدمة

تلعب النقود الإلكترونية دوراً هاماً في التأثير على مجريات النشاط الاقتصادي من خلال سياسات الاقتصادية التي تنفذها . ويأتي هذا الدور عبر آلية التدخل سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر .

وتعد السياسة النقدية واحدة من أهم الأدوات المستخدمة من قبل الإدارة الاقتصادية والتي تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث تعتبر السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية ، فهي أحد العناصر الأساسية المكونة لها إذا ان لها تأثيراً كبيراً على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي انكماشاً أو توسعاً ناهيك عن السياسة المالية .

فدولة تتدخل من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي هذا الأخير ينبغي بأن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك التجارية والمؤسسات المالية خاصة في ظل انتشار النقود الإلكترونية وزيادة استخدامها كشكل من أشكال التحول إلى الاقتصاد الرقمي والافتراضي .

فرضية البحث

- تؤثر النقود الإلكترونية تأثيراً جوهرياً على وظائف البنك المركزي في ظل تحول الاقتصاد إلى اقتصاد افتراضي .

مشكلة البحث

يثور اهتمام كبير بين الاقتصاديين والسلطات النقدية والمصرفية المسؤولية على النطاقين المحلي والدولي بشأن انعكاس انتشار النقود الإلكترونية على وظائف البنوك المركزية ومسؤوليتها بشأن أدارة السياسة النقدية .

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على طبيعة ومفهوم النقود الالكترونية كأحد وسائل الدفع التي تستخدمها السياسة النقدية والدور الذي من الممكن ان تؤثر به هذه النقود في السياسة النقدية.

هيكلية البحث :

من اجل الوصول الى هدف البحث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث :

تتاول المبحث الاول مفهوم وخصائص النقود الالكترونية ، فيما تتاول المبحث الثاني اطار نظري للسياسة النقدية ، اما المبحث الثالث فقد تتاول أثر النقود الالكترونية على السياسة النقدية.

وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

مفهوم وخصائص النقود الإلكترونية

أولاً :- مفهوم النقود الإلكترونية

ما تزال النقود الإلكترونية مفهوماً حديثاً ، لذلك لابد من التعرف بها قبل إظهار حللتها بجريمة غسل الأموال وفي سبيل ذلك قسم هذا المطلب فرعين :-

الفرع الأول :-

تعريف النقود الإلكترونية :-

مكنّت النقود الإلكترونية المجرم الذي كدس مليارات الدولارات من تجارة المخدرات وغيرها من الجرائم التي ارتكبها ، والتي كان يصعب عليه في الماضي إخفاؤها لضخامتها من تحويلها إلى النقود الكرتونية مما يسهل عليه استثمارها في الاقتصاد المشروع ، فضلاً عن عرقلة اكتشاف الجرائم الأولية التي تحصلت منها^(١).

اعتبر بعض الباحثون النقود الإلكترونية هي القيمة النقدية لعملة تصدر بشكل الكتروني من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص ، ويتم تخزينها في جهاز الكترونية . ويمكن اعتبار هذه النقود احد أشكال الأدوات المالية الرقمية التي ببعض مهمات ووظائف النقود التقليدية . كما اعتبر البعض الآخر ان النقود الإلكترونية هي عبارة عن مستودع للقيمة النقدية يحتفظ به في أشكال رقمي (Digital form) ،

(١) د. شريف سيد كامل ، مكافحة غسل الأموال في التشريع المصري ، الطبعة الأولى ، دار العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٢.

بحيث يكون متاحاً للتبادل الفوري في المعاملات^(١)

ويجب أن تكون النقود الإلكترونية قابلة للنقل وللتداول والاستيفاء وللتقسيم وللصمود إمام معاملات التزيف^(٢). وتكون النقود الإلكترونية عبارة عن وحدات تمثل نقوداً قام الشخص بشرائها ويكون بإمكانه حفظها في بطاقة أو في ذاكرة الكمبيوتر العائد للشخص. وفي الواقع يفتح الشخص لدى المعرف حسابين: واحد بالعملة النقدية، والثاني بالعملة الإلكترونية. فيقوم بتحويل أموال من حسابه الأول إلى الثاني وتكون النقود الإلكترونية عبارة عن بيانات جزافيه، ينتجها احد البرامج لمدة واحدة بحيث لا يمكن ان تتطابق الأرقام في الإصدارات اللاحقة ويراسلها ذلك الشخص إلى البنك للمصادقة حيث يتم إضافة بيانات أخرى عليها وتعاد للزبون كوحدة دفع الإلكترونية يحق للعميل يحق للعميل استعمالها. للدفع لدى التجار بعد تحقيقهم من صحتها عبر توقيع البنك المركزي الإلكتروني الموضوع عليها. ويجب ان تتوفر في النقود الإلكترونية مواصفات أساسية، أهمها: الفعالية، الأمان، سهولة الاستعمال، والقبول على نطاق واسع، وعدم كشف هوية مستخدميها وتفاصيل عملياتهم، وإمكانية تعدد وتنوع استخدامها كالتسوق والبيع والشراء عبر الأنترنت.

وأما تنوع الأنظمة الإلكترونية، والتطور المتسارع لهذه الأنظمة من الصعب التوصل إلى تعريف جامع مانع دائم للنقود الإلكترونية يتضمن كافة المميزات الدقيقة من كافة النواحي القانونية والتقنية والاقتصادية. ويكاد يتفق الخبراء على عدم دوى وضع تعريف دقيق للنقود الإلكترونية في المرحلة الحالية، نظراً للتطور المتسارع للأنظمة التي تحكم هذه النقود.

(١) د. احمد جمال الدين موسى: النقود الإلكترونية وتأثير على دور المعارف المركزية في أدارة السياسة النقدية، بحث مقدم إلى مؤتمر الجديد في اعمال المعارف من الوجهين القانونية والاقتصادية في جامعة بيروت العربية، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٢، ص ١٢٨.

(٢) – Bernard Burn: Les Mecanismes de Paiment Sur internet, 200ct-1990, article

www.juriscom.net/universite/doctrine/article5.htm,P.16

الفرع الثاني :-

خصائص النقود الإلكترونية :

يحكم جوهر العلاقة الإلكترونية وعمليات غسل الأموال بمجموعة الخصائص التي تتمتع بها هذه النقود ، وتميزها عن النقود التقليدية ، والتي مكنت غاسل الأموال من استخدامها كأداة لارتكاب جريمة غسل الأموال . واهم الخصائص هي :

١- النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً ، فهي عبارة عن بيانات مشفرة توضع على رسائل الكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية او على ذاكرة الكمبيوتر .

٢- أنها ثنائية الأبعاد حيث يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة لوجود طرف ثالث بينهما .

٣- أنها ليست متجانسة حيث يقوم كل مصدر بإصدار نقود الكترونيه مختلفة من ناحية القيمة أو عدد السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بها .

٤- تعد سهولة الاستخدام نظراً إلى صفر حجمها وخفة وزنها .

٥- تعد معرضة لا خطر وقوع أخطاء بشرية وتكنولوجية .

٦- تعد نقوداً خاصة اذا يتم إصدارها عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة^(١).

٧- اعتراف المؤسسات المالية بالنقود الإلكترونية مع ما يصاحب ذلك من مخاطر^(٢).

ويؤدي استخدام النقود الإلكترونية إلى تحقيق سرعة تسوية المدفوعات وسهولتها وتقليل الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود السائلة الأمر الذي يساعد على التوسع في التبادل التجاري^(٣).

(١) <http://www.arriyadh.com/Economic/LefBar/Researches...doc.cvtiasp>

(٢) د. يوسف امين شاكر ، عمر محمد بن يونس ، مرجع سابق ص ٢٩ .

(٣) عبد الفتاح بيومي حجازي ، جريمة غسل الأموال بين الوسائط الإلكترونية ونصوص التشريع ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٥١ .

ثانياً :- مزايا استخدام النقود الإلكترونية

هناك العديد من المزايا لاستخدام النقود الإلكترونية ، أهمها ما يلي :

١- انتشار الخدمات المصرفية عالمياً :

أن استخدام النقود الإلكترونية يسهل إتمام العمليات المالية والتجارية عبر الأنترنت عموماً والعمليات المصرفية الإلكترونية خصوصاً ، محلياً و دولياً على حد سواء ، كما يساهم في شيوع وانتشار هذه العمليات ، وفي سرعة إتمام الصفقات وتنفيذها دون الوقوف عند العقبات الجغرافية والزمنية بعد أن جرى تخطي مشاكل الزمان والمكان في إجراء تلك العمليات والصفقات . هذا بالإضافة إلى إتاحة فرصة التعامل بالعديد من المعاملات مع إمكانية التحويل بينها بصورة فورية ^(١) ، دون وجود أية عقبات جغرافية أو زمنية .

٢- انخفاض الكلفة :-

يعتبر الباحثون ان سرعة تبني المستهلكين لأنظمة النقود الإلكترونية تتوقف على قلة كلفتها^(٢) ، حيث ساهم استعمال النقود الإلكترونية في خفض كلفة المنتجات والخدمات ، من خلال انخفاض كلفة تقديم تلك المنتجات والخدمات كما هو عليه في الوسائل التقليدية التي تتطلب نفقات في الانتقال والنقل وغيرها . ومن اهم أهداف النقود الإلكترونية هو تخفيض وتقديم الخدمات للعملاء بأقل كلفة تقديم الخدمات عبر القنوات التقليدية هي اعلى بستة أضعاف أو اكثر من كلفة تقديم ذات الخدمة عبر القنوات الإلكترونية الحديثة^(٣).

(١) زهير بشناق : مرجع مذكور ، ص ٢٥٤ .

- www.globalchange.com/meltdown.html.

(٢) توفيق شنيور : أدوات الدفع الإلكترونية : بطاقات الوفاء - النقود الإلكترونية ، بحث مقدم إلى مؤتمر الجديد في أعمال المصارف في الوجهين القانونية والاقتصادية في جامعة بيروت العربية الجزء الأول ، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠٣ .

(٣) د . احمد سفرار العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية مرجع مذكور ص ١٧٧ .

٣- سهولة الاستخدام وسرعة التعامل :-

تسمح النقود الإلكترونية باتجاه العمليات المطلوبة بطريقة اسهل وبسرعة اكبر ، لأنها تعطي للشخص حرية الوصول إلى مصرفه عند الحاجة وفي الوقت الذي يناسبه دون التقيد بوقت معين ، اذا ان النقود الإلكترونية يجب ان تكون قابلة للنقل والتداول والتقسيم ، وتتمتع بمواصفات قوية للصمود إمام محاولات التزييف^(١)

٤- السرية والخصوصية :-

يستطيع المشتري ان يقوم بالعديد من عمليات الشراء والبيع والتحويل المالي بواسطة النقود الإلكترونية ، دون ان يكون ملزماً بتقديم أية معلومات خاصة يفرضها التعامل المصرفية التقليدية ، وهذا ما أدى إلى سرعة تبني المستهلكين لأنظمة النقود الإلكترونية نتيجة عدم كشفها عن هوية الأشخاص والأشياء . لكن هذه الميزة تسمح بالتهرب الضريبي ، كما تشير مخاوف استخدام هذه السرية والخصوصية في أنشطة إجرامية .

20 oct . 1999 , article , intent site <http://www.juriscom.net/universite/doctrine/article5htm,p16>
-Bernard Burn : Les Mechanisms de Payment sur Internet

(١)

المبحث الثاني

أولاً :- مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية العامة وهي مكملة للسياسات الأخرى للدولة كالسياسة المالية والتجارية والأسعار والأجور ، وهذه السياسات تؤثر في حجم النشاط الاقتصادية عن طريق تأثيرها في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية . ارتبط ظهور السياسة النقدية في بداية نشوؤها في القرن التاسع عشر يتطور البنوك المركزية وبالإمكان فهم مثل هذا الارتباط للسياسة النقدية من خلال تعاريف عديدة منها (تعريف ((جوهانس)) الذي عرفها بأنها " السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتحكم بعرض النقد كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة ^(١) ، وعرفها (كنيت) بأنها " مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لحرفية عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصاد معين " ، وكذلك (عرفها ((باش)) بأنها " كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة او ودائع أو سندات حكومية " .

وينظر كذلك إلى السياسة النقدية على أنها " تعني أداره التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة " ^(٢) فيمثل هذا المعنى الضيق للسياسة النقدية . أما المفهوم الأوسع فيمثل جميع الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية وغير النقدية من خلال التأثير في النقد والائتمان وكذلك إدارة الدين العام ^(٣)

(١) د . عبد المنعم السيد علي اقتصاديات النقود والمصارف ، الجزء الأول ، (بغداد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٦) ، ص ٣٦٤ .

(٢) د . عبد المنعم السيد علي ، د . نزار سعد العيسى ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، الطبعة الأولى (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ٢٠٠٤) ، ص ٣٥١ .

(٣) د . عوض فاضل إسماعيل الدليمي النقود والبنوك (الموصل : دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠) ص ٣٨٣-٣٨٤ .

وفي ضوء التعاريف السابقة للساسة النقدية فإنها مجموعة من الوسائل والقواعد والقرارات والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير والسيطرة في عرض النقد بما يلائم مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال المدة زمنية معينة ^(١) ، اذا يتألف النظام النقدي لبلد ما ، من كل أنواع النقود التي يصدرها ذلك البلد وتتداول فيه في وقت واحد ، ومن مجموع المؤسسات التي تمتلك سلطة ومسؤولية خلق النقود وأبطالها مع جميع القوانين والقواعد والتنظيمات والتعليمات والأساليب التي تحكم ألياتها .

وبشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود لخلق التوسع والانكماش في حجم القدرة الشرائية للمجتمع والهدف من زيادتها هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة والعكس يؤدي إلى تخفيضها والحد من التوسع والإنتاج ^(٢) .

(١) د . عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي الطبعة الأولى ، سلسلة الدراسات الاقتصادية مجموعة النيل العربية ، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٢) ص ٩٠ .

(٢) نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، الطبعة الثانية ، (الإسكندرية : مؤسسة الثقافية العربية للنشر ، ١٩٨٤) ص ٤٢٥-٤٢٨ .

ثانياً :- أهداف السياسة النقدية

لقد تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر الاقتصادي وأصبحت تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام اذا توصل واضعي السياسة النقدية إلى ان الأهداف النهائية قد تركزت على تخفيف الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكانت من ابرز الأهداف التي سعت إليها النظرية الكلاسيكية ومن ثم الارتفاع في مستوى التشغيل الكامل الذي أضافته النظرية الكينزية بعد ازمه الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن المنصرم وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي الذي أعطيت له السياسة النقدية هدفاً آخر يتمثل بالحد من معدلات الاختلال في ميزان المدفوعات^(١)، وهناك عدد من الأهداف الاقتصادية للسياسة النقدية تسعى لتحقيقها عبر استخدام أداة أو أكثر من أدواتها المختلفة فوجود التصادم والتعارض بين الأهداف المراد تحقيقها يجعل درجة التمسك بتحقيق كل من هذه الأهداف تختلف من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر ، كما يصعب تحقيقها في ان واحد وقد يمكن الحل في أبعاد عدد من الأدوات بعدد الأهداف المطلوب تحقيقها ، وكما تختلف الأهداف وحسب أولوياتها بين اقتصاديات الدول المتقدمة تتركز على حجم من الإنتاج في مستوى الاستخدام الشامل وكذلك تحقيق استقرار الأسعار وثباتها وتحقيق التوازن الخارجي أي الاستقرار في أسعار الصرف الأجنبية^(٢) فمثلا نختصر أهداف السياسة النقدية في الولايات المتحدة في

(١) د . نزار كاظم الخيكاني ، إمكانات السياسيتين النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - مصر واليابان - دراسة حالية ، أطروحة دكتوراه عليا الإدارة والاقتصاد ، (غير منشورة) ، (جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨) ص ٨ .

(٢) عبد المنعم السيد علي ، " دراسات في النقود والنظرية النقدية " مطبعة العاني - بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ٣٩٧ .

هدفين^(١) : هما تحقيق استقرار الأسعار وتخفيض البطالة إلى أدنى مستوى ممكن ،
أما في بريطانيا فالسياسة النقدية هدفها الأساسي هو المحافظة على استقرار النظام
المالي وتأمين فاعلية الخدمات المالية البريطانية.

أما أهداف السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية فأنها تتركز حول التنمية
وفي سبب تدني مستويات الدخل التي أدت إلى انخفاض في حجم الادخار إذا ان
الأخير لا يوجه إلى الاستثمار مع ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى هذه البلدان
بسبب وجود النزعة الاستهلاكية لدى أفرادها .

ومن هنا يتضح ان السياسة النقدية لا تؤدي دورها في فراغ بل نساهم من خلال
علاقتها مع الفروع الأخرى للسياسة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المشتركة والتي
تتمثل بالاتي.

١- تحقيق الاستقرار في الأسعار :-

ان تحقيق الاستقرار في الأسعار وهو الشروط المهمة لتحسين حالة الاقتصاد ،
فالمغيرات في مستويات الأسعار تؤدي إلى تغيير هيكل الاقتصاد ، فارتفاعها يؤدي
إلى مخاطر في الاستثمار وهذا بدوره يؤثر في النمو الاقتصادي وحدث خلل في
الاقتصاد ، وكذلك يولد انعكاسات خطيرة بين الحيرة والقلق في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

٢- تحقيق مستوى عال من الاستخدام :-

يتضمن الاقتصاد الكلي مجموعة من الأهداف متمثلة بالاستخدام الأمثل
واستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات والتي غالباً ما
يذكرها الاقتصاديين ، ورغم الخلاف الموجود بشأن هذه الأهداف يتفق اغلب
الاقتصاديين على ان الاستخدام الأمثل هدف مرغوب فيه .

^(١) Alans.Blinde, Monetary and Economic Department, BIS working papers , No 337

February , 2011 , P.23 .

٣- تشجيع النمو الاقتصادي :-

يعد النمو الاقتصادي هدفاً مهماً تسعى اليه السياسة الاقتصادية ومن ثم السياسة النقدية في الدول المختلفة ، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز البلدان التي كانت خاضعة للحكم الأجنبي حتى ما بعد الحرب أخذت تعمل على تطوير اقتصاداتها ، فكان امر طبيعي ان ينصرف جزء من اهتماماتها نحو انتهاج السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي فيها ^(١).

٤- توازن ميزان المدفوعات :-

يقصد بميزان المدفوعات هو بيان توضع فيه قيمة جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات وجميع قروض رؤوس الأموال والذهب والاحتياطات الدولية التي تأتي من الخارج إلى الداخل الدولة ، أو التي تخرج من داخل الدولة إلى الخارج ^(٢).

٥- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف :-

يقصد بسعر الصرف نسبة مبادلة وحدة واحدة من عمله بلد ما بوحدات من عمله بلد آخر ، ويقصد بالصرف الأجنبي تلك العملية التي بمقتضاها يتم الحصول في دولة ما على وسائل تسوية المدفوعات . في بلد آخر ^(٣) ، وبهذا المعنى فان المقصود بالصرف التبادل بين العملات بهدف تحقيق التسويات والمدفوعات الدولية ، ويعد تحقيق هدف تحقيق استقرار أسعار الصرف مرتبطاً بالهدف الأول وهو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية (السعر الداخلي في الدولة) ، سعر الصرف (السعر الخارجي في الدولة) إي السعر الذي يربط بين الاقتصاديات المحلية والاقتصاديات الأجنبية في كافة التعاملات الخارجية .

(١) د . عبد المنعم السيد علي ، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٥٧) ، ص ٩٨-٩٩ .

(٢) د . سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، (القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧٧) ، ص ٧٤ .

(٣) د . محمود يونس ، مقدمة في نظرية التجارة الدولية ، كلية التجارة ، (الإسكندرية ، جامعتي الإسكندرية وببيروت ، ١٩٨٤) ، ص ١٦١ .

ثالثاً :- أدوات السياسة النقدية التقليدية والمستخدمة :-

يرتبط تحديد واستعراض أدوات السياسة النقدية بالسلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي والذي يمكن تعريفه بأنه : مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي المحلي ويقع على عاتقه مسؤولية اصدر العملة ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي^(١) . ومن اهم الأدوات التي يمكن للبنك المركزي اللجوء اليها لتنفيذ سياسته النقدية هي :

أولاً :- الأدوات الكمية (غير المباشرة) :-

ان الأدوات الكمية تستهدف التأثير في حجم النقد بشكل عام والائتمان المصرفي بشكل خاص ، وينعكس هذا التأثير على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية الإجمالية ، ولاتزال هذه الأدوات تستعمل وعلى نطاق واسع في الدوال المتقدمة لتوفير الشروط الملائمة لها منها وجود سوق نقدية ومالية متطور متطورة وواسعة ومنظمة واحتفاظ البنوك التجارية باحتياطيات نقدية ثابتة وممارستها لعمليات إعادة الخصم لدى البنك المركزي على نطاق واسع^(٢) . وقد تطورت هذه الأدوات مع تطور البنوك المركزية من جهة وحالة عدم الاستقرار والأزمات النقدية التي تعرضت لها دول العالم المتقدمة من جهة أخرى ، اذا نجد المهمة الأكثر ضرورة في الدول المتقدمة تنحصر في السيطرة على نمو عرض النقد ، أما في الدول النامية فالدور المحدود لهذه الأدوات كان حافزاً لاستخدام الأدوات النوعية والتي يسرد ذكرها لاحقاً ، ويمكن توضيح الأدوات النقدية الكمية كما يأتي :

١- الأدوات الكمية التقليدية :-

تتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية بـ (سعر إعادة الخصم أو سعر البنك ، عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني) حيث تؤثر سياسة سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة في الحجم الكلي للائتمان المتاح للجهاز المصرفي ، اذا يستخدمها البنك المركزي للتأثير في القاعدة النقدية ، أما سياسية تغير نسبة الاحتياطي القانوني فتؤثر في الهيكل والمستوى المتوقع للودائع المصرفية والنقود والائتمان المصرفي ولكنه لا يؤثر في القاعدة في القاعدة النقدية^(٣) .

(١) Kent R.P., " Money and Banking " . oP.cit . P. 351 .

(٢) باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد - وجهة نظر النقدين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٩ .

(٣) د . عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠٦ .

ويمكن تفصيل هذه الأدوات وكما يأتي :-

أ- سعر إعادة الخصم أو (سعر البنك) :-

تعد سياسة إعادة الخصم والتي تسمى بسعر البنك أول أداة استعملها البنوك المركزية في التأثير على حجم الائتمان ، وهي من اقدم الأدوات النقدية التي لجأت اليها البنوك المركزية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى ظهور سياسة السوق المفتوحة في الثلاثينات من القرن المنصرم ^(١) ، وقد استعمل هذه الأداة في مصرف إنكلترا لأول مرة منذ عام ١٨٣٩م ^(٢) . ويقصد بهذه السياسة القائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات الخزينة أو مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة يمثل هذه الأوراق لغرض زيادة سيولتها النقدية ^(٣).

ب- عمليات السوق المفتوحة :-

يقصد بها دخول البنك المركزي للسوق النقدية كبائع ومشتري للأوراق المالية وبخاصة السندات الحكومية بهدف التأثير في حجم السيولة بالشكل الذي يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي ^(٤) ، أو قيام البنك المركزي ببيع و شراء الأوراق المالية والسندات والحكومية (أذونات الخزينة) في السوق المالية بغية التأثير في حجم النقد على الاقتصاد أو التأثير على حجم احتياطات البنوك التجارية فضلاً عن تأثيرها على أسعار الفائدة .

(١) د . عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨٩ .

(٢) المصدر نفسه

(٣) د . بسام الحجاز ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الطبعة الأولى (بيروت ، دار المنهل ، ٢٠٠٦) ،

ص ٢٢٣

(٤) رشاد العصار ، رياض حليبي ، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى (الأردن : دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩) ، ص ١٥٥ .

ج- نسبة الاحتياطي القانوني :-

تعد هذه الأداة من الوسائل الحديثة حيث استخدمت هذه السياسة لأول مرة الولايات المتحدة عام ١٩١٣م ثم تبعتها الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثالثة ^(١) ففي السابق كان الغرض الأساسي من هذه الأداة هو ضمان البنك المركزي للمصارف التجارية في قدرتها على الاستجابة الفورية عند سحب طلبات المودعين ، وتطورت هذه لتصبح وسيلة فاعلة يستخدمها البنك المركزي للتأثير والسيطرة في حجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية للقطاع غير المصرفي وعادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الأداة لتأثير على عرض النقد ، فعند تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قابلية المصارف التجارية والمؤسسات القابلة للودائع على فتح الائتمان وزيارة قدرتها على خلق نقود الودائع .

ثانياً :- الأدوات النوعية (المباشرة) :-

تستخدم هذه الأدوات من قبل العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية لغرض التأثير في حجم الائتمان المصرفي بالشكل الذي يتناسب مع النشاط الاقتصادي أو توجيهه نحو بعض القطاعات الاقتصادية المهمة التي بحاجة إلى المزيد من الاستثمارات أو تلك التي لها أهمية كبيرة في الاقتصاد كالقطاع الزراعي والصناعي عبر تخفيض كلفة الإقراض (معدل الفائدة) ومدة التسديد . ومن الجدير بالذكر ان الأدوات النوعية غالباً ما يتم استخدامها لأغراض متعددة تصمم أحياناً لتصحيح الانحياز الواضح باتجاه أنواع معينة من الاستثمار التي يعتقد بأنها مرغوبة بشكل خاص لأغراض التنمية الاقتصادية ^(٢) .

(١) المصدر نفسه ، ص ٦٠٧ .

(٢) د . عبد المنعم السيد علي ، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٢ .

وعليه فان الأدوات النوعية تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بهدف تشجيع أنواع معينة من النفقات والاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان اليها وأحداث التوسع المرغوب فيه ، أو وقف التوسع المغالي فيه وغير المرغوب في أنواع أخرى وهي بهذا كثيراً ما تلائم الأوضاع الخاصة التي تتميز بها اقتصاديات الدول النامية^(١) ، ويمكن تلخيص الأدوات من خلال ما يأتي :-

١ - تنظيم الائتمان :-

يعد من أدوات السياسة النقدية المتبعة في اقتصاديات السوق ، حيث تتدخل البنوك المركزية في هذه الحالات عبر وسائل متعددة منها تحديد الحصص الائتمانية أو تطبيق هذه السياسة لغرض علاج بعض المشاكل الاقتصادية كالحد من الموجات التقييمية * ، والهدف منها هو معالجة الأزمات التي تواجه البنوك ، كالحد من الطلب على الودائع أثناء بعض الأوقات الاستثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية التي تكون فيها سحبات المودعين خارج الإمكانات المالية للبنوك التجارية .

٢ - التأثير المباشر

يقصد به القبول أو الرفض للسياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية المختلفة ويقوم البنك المركزي بفرض عقوبات على المؤسسات المالية المختلفة التي قد تتدفع تتبع سياسات غير ملائمة من وجهة نظره ، وان البنك المركزي يقوم بإجراءات مباشرة تجاهها كرفضه قبول عملية إعادة الخصم وإمدادها بالاحتياطات النقدية التي تحتاجها

(١) د . عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١٢ - ٦١٧

* لجأ " بنك إنكلترا " إلى هذه الأداة في القرن الثامن عشر وكذلك استخدمها البنك الألماني سنة ١٩٣١ لحماية المصارف الكبيرة من الانهيار كما استخدمتها حكومة الرئيس الأمريكي كارتر في بداية الثمانينات وللمزيد انظر في ذلك :- وداد بونس النظرية النقدية (النظريات - المؤسسات - السياسات) ، (الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ٢٠٠١) ، ص ١٤١ .

وغيرها ، فضلاً عن إجراءات أخرى والتي تكون بمثابة رادع لتلك المؤسسات يمنها من الخروج عن سياسة البنك المركزي ^(١) .

٣- تحديد نسبة الودائع

ويتبع هذا الأسلوب في اغلب الأحيان لتقييد القروض المقدمة لتمويل الاستيراد وتحديث في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات ^(٢) وهو يعتبر كأداة فعالة يستخدمها البنك المركزي لإجبار البنوك التجارية للاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع على شكل أموال نقدية وفقاً للسياسات التي يلجأ إليها حسب ظروف الدولة .

٤- تنظيم الائتمان الاستهلاكي

٥- لقد اتبع هذا الأسلوب في الأربعينات من القرن السابق وعملت به الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة الحرب العالمية الثانية لمعالجة الضغوط التضخمية ، وكذلك طبق في بداية الثمانينات في المملكة المتحدة لمعالجة التضخم أيضاً فهذه الأداة تنظيم الائتمان عن طريق تشريع القواعد والإجراءات هي :

١- وضع التعليمات والتنظيمات الخاصة من قبل البنك المركزي لتحديد مدة سداد الأقساط الواجب دفعها، والذي بدوره يقلل من طلب الائتمان من قبل المستهلكين بسبب زيادة قيمة القسط

٢- قيام البنك المركزي بتقليل مدة السداد لكي يحدد مدة الائتمان الاستهلاكي والذي يؤدي إلى زيادة طلب الائتمان من قبل المستهلكين .

٦- الأنواع الأدبي أو (سياسة المصارحة) :-

(١) د. عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١٥.

(٢) د. سلمان أبو ذياب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٩.

يحاول صناع السياسة النقدية كثيراً التأثير في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى من خلال أسلوب الأفعاف الأدبي أو ما يسمى بسياسة المصارحة ^(١) ، فالبنك المركزي يستخدم نفوذه من خلال أعداد النشرات الدورية والتداول والدعوات والتحرير في الصحف ووسائل الأعلام الأخرى لأفعاف البنوك التجارية والمؤسسات بضرورة التعاون لتنفيذ سياسة ائتمانية انكماشية أو توسعية مثلاً يجب على البنك ان تتقبل الدعوات والتحذيرات وتأخذها بالحسبان وتتنظر لها على أنها توجيه أو تصحيحية لتنفيذ سياستها الائتمانية بنجاح ^(٢).

المبحث الثالث

اثر النقود الإلكترونية في أهداف السياسة النقدية

أولاً :- الأدوات التنظيمية الجديدة في رسم السياسات النقدية

ففي عالم اصبح فيه النقد مجرد عدة نقرات على فأرة الحاسوب أو على احد أزرار الهاتف النقال والبطاقات الافتراضية والمكافئ الإلكتروني والمصرف الافتراضي حقيقة تتجسد يومياً من خلال ملايين المتعاملين وعدد تدخلاتهم المتزايدة التي لا تكاد تعد ولا تحصى وبأسرع وقت ممكن ، إمام هذا الوضع تجلت دعوات متكررة لإعادة تعريف مدى لزومية الحدود الجغرافية بصورة جدية ومن ثم أعداد سياسة نقدية غير قابلة للاختراق تكون اكثر انسجاماً مع دور النقود المصرفية والجهاز المصرفي بالصفة المذكورة أعلاه ، ونقول هنا ان الصفة التي تجلت فيها إشكاليات مفادها : كيف يحدث انقطاع تقليدي بين القضايا النقدية الداخلية (المحلية) والخارجية (الدولية) ؟ فالنقود

(١) بسام خضير وآخرون ، علم الاقتصاد ، (أريد : دار الكندي ، ١٩٨٩ ، ص ٢٤٠ .

(٢) د. عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦١٦ .

الإلكتروني ونظامه الألي يثير من جديد أسئلة جدية حول فكرة المحلي والدولي كمفاهيم متميزة وذات معنى .

هل تستطيع المصارف المركزية مراقبة النمو وكمية عرض النقود ؟ وهل ستظل هناك معاملات رسمية بالنقد الأجنبي ؟ وهل سيزداد الاحتيايل والاختلاس وتبيض الأموال باعتباره نشاط إجرامي في ظل النظام المصرفي الإلكتروني ؟ وهل سيوسع النقد الإلكتروني والمعاملات المصرفية الإلكترونية الهوة بين الأغنياء والفقراء ؟ .

برأينا بالإضافة إلى ما تم ذكره حول خصائص النقود الإلكترونية والمعاملات المصرفية الإلكترونية سابقاً فإنه من الممكن الحد من مخاطر التعامل الذي يفرضه الوضع الجديد أو التخفيف منه على الأقل وقف إجراءات السياسة النقدية التي تتبناها الجهات المشرفة (البنوك المركزية)^(١) بالارتكاز على ما يلي :-

١- **التطوير والمواكبة** :- انطلاقاً من سرعة التطور التكنولوجي وعلى ضوء المستجدات النقدية المصرفية الحديثة ، وما تمثله من تغيرات في المجال الهيكلي والفني وتقييم الأداء ، فان اللوائح التنظيمية والتشريعات ستظل الأداة المهمة المعول عليها بيد المصارف المركزية في تقويض هذه المخاطر خاصة وان نجاح السياسة النقدية يحتاج إلى كثير من الوقت والجهد ذو الأثر بعيد المدى عند الاعتماد على إي لوائح أو تنظيمات .

٢- **التشريع والتقنين** :- العمليات المصرفية الجديدة تقتضي تبني الطرف الجديدة لأجراء المعاملات والأدوات النقدية الحديثة ضمن عملية التعريف والتصديق والترخيص القانوني ، فعلى سبيل المثال من الضروري تحديد التوقيع الإلكتروني وتعريفه من اجل إعطائه نفس الرتبة القانونية مثل التوقيع بخط اليد ، كما يقتضي إعادة التفكير في التعريفات و التراخيص للأدوات الضابطة الكترونياً مثل محددات الائتمان الإلكتروني والتعريف القانوني للبنك الافتراضي ومفهوم الحدود الوطنية للتعامل النقدي بواسطتهما ، حتى يصبح بالإمكان ضبط وضع السياسة النقدية

(١) د . محمد سحتوت ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خضير ، بسكرة الجزائر ، مارس ٢٠٠٦ (الشبكة الدولية)

الجديدة ، وعليه تصبح عمليات أدارة الشبكات الإلكترونية والأوراق المالية
والمصرفية الآلية ممكنة^(١)

٣- التنسيق والانسجام :- من اجل ضبط الحياة النقدية الجديدة عبر الحدود
وخارجها يجب ان يتحقق نوع من الانسجام والتنسيق الدوليين في مجال المعاملات
المصرفية الإلكترونية ، وهو ما يعني تكثيف التعاون بين جهات الاشراف (البنوك
المركزية) العابر للحدود وهنا يتطلب تنسيق القوانين والممارسات محلياً ودولياً
سواء عبر الالتزام باتفاقيه بازل أو عبر بنك التسويات الدولية أو عبر مؤسسات
أخرى قائمة أو جديدة^(٢).

٤- التكامل والتوحيد :- أمام عملية ادراج قضايا تكنولوجيا المعلومات ومخاطر
التشغيل المصاحبة لها في مجال المعاملات المصرفية والنقدية تتصاعد النداءات
حول ضرورة توحيد الأحكام الواردة في التشريعات والقوانين من ناحية ورسم
سياسات نقدية ناجعة من ناحية أخرى^(٣)

ثانياً :- استشراف لمستقبل السياسة النقدية في الوضع الجديد .

ينادي مدراء البنوك الأكثر تحفظاً من الوضع الجديد ، بمزايا الامتناع عن استعمال
المشتقات النقدية الأكثر قائلين انب التحديات المطروحة في الوضع الجديد (النقود
الإلكترونية) لا تقتصر على جهات التنظيم والأشراف^(٤).

١- تأثير النقود الإلكترونية على وظيفة البنك المركزي بصفته بنكاً للبنوك

(١) المصدر الذي سبق ذكره ، مارس ٢٠٠٦ .

(٢) سوزي عدلي ناشد مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي (منشورات الحلبي حقوقية ، بيروت لبنان ٢٠٠٥ ، ص ٢٥٦) .

(٣) حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ص ١٢٣ ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،
عمان ، الأردن ، ٢٠١١

(٤) هيكل عجمي جميل الجناي ورمزي ياسين يسع أرسلان ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر

، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

يتوقع البنك المركزي في قمة الجهاز المصرفي اذا يشرف على هذا الجهاز وينظمه ، فهو يقوم بأعاده خصم الأوراق التجارية كما يحتفظ بودائع البنوك التجارية ، وهو المقرض الأخير الذي تلجأ اليه هذه البنوك .

٢- تأثير النقود الإلكترونية على وظيفة البنك المركزي بصفته بنكاً للحكومة

يعتبر البنك المركزي بمثابة المستشار والوكيل المالي للحكومة ، الذي ينوب عنها في معاملاتها المالية الداخلية والخارجية بالإضافة لكونه الهيئة التي تشرف على تطبيق جزء هام من السياسة الاقتصادية العامة للحكومة ، المتمثلة في السياسة النقدية والتسوية النهائية بين مؤسسات القطاع الخاص المتنافسة المصدرة للنقود الإلكترونية^(١)

٣- تأثير النقود الإلكترونية على وظيفة البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان :-

تعتبر وظيفة مراقبة الائتمان من الوظائف المهمة التي يقوم بها البنك المركزي ، اذا يعمل على التحكم في الائتمان وتوجيهه نحو قطاعات معينة ، ولهذا فإنه يستعمل أدوات مختلفة لتحقيق هذه الوظيفة وتتمثل هذه الأدوات في أدوات السياسة النقدية المباشرة (كمية وكيفية) وغير المباشرة^(٢).

ثالثاً :- تأثير النقود الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية

لإيضاح تأثير النقود الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية سنتناول تأثيرها على الأدوات الكمية الثلاث كما يلي :-

^(١) درواسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ، ١٩٩٠-٢٠٠٤ ، رسالة الدكتوراه غير المنشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٢٩ .

^(٢) احمد جمال الدين موسى ، النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إداره السياسة النقدية ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمار المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون ، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة بدبي ، في الفترة (١٠ - ١٢) مايو ، ٢٠١٣ ، ص ١٦٩ .

١- **تأثير النقود الإلكترونية على سعر إعادة الخصم** :- أو كما يسمى سعر البنوك وهو معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة الخصم الأوراق المالية للبنوك التجارية .

يمكن للأفراد القيام بشراء النقود الإلكترونية مقابل النقود القانونية ، وبالتالي فإن هذه النقود وفي كلتا الحالتين ستتدخل في خزانة البنوك ، لأن مصدري النقود الإلكترونية سيقومون بإيداع النقود القانونية التي تلقوها نظير النقود الإلكترونية في أرصدهم البنكية .

وستقوم البنوك بتغيير النقود في مقابل ودائع مع البنك المركزي ولهذه الطريقة فإن احتياطي البنوك التجارية سوف يزيد عن حجم المرغوب فيه . وفي تلك الحالة فإن هذه البنوك ستختار بين امرين^(١) .

-أما ان تقوم بشراء كثير من الأصول من المؤسسات غير البنكية ، وفتح مزيد من القروض .

-وإما ان تقوم بشراء مزيد من الأصول من البنك المركزي .

تأثير النقود الإلكترونية على السوق المفتوحة :-

ان تطور النقود الإلكترونية وحلولها محل النقود القانونية يمكن ان يؤثر في عمليات السوق المفتوحة باعتبارها احدى الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي في إقرار السياسة النقدية الملائمة وذلك من ناحيتين^(٢).

^(١) محمد إبراهيم محمود الشافعي ، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية والإلكترونية بين الشريعة والقانون ، المنعقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة (١٠-١٢) مايو ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦٨-١٧١ .

^(٢) محمد إبراهيم محمود الشافعي ، مرجع سابق ، ص ١٥٨-١٥٩ .

من الناحية الأولى :- ان قيام الأفراد باستخدام النقود الإلكترونية بصورة شائعة سوف يدفعهم تدريجياً إلى الاستغناء عن الاحتفاظ بنقود قانونية سائلة (كاش) وسوف يترتب على هذا قيام البنوك التجارية برد ما يزيد عن حاجتها إلى البنك المركزي بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه ألا ان زيادة حجم الاحتياطي سوف تحد من قدرة البنك المركزي على القيام ببيع الأوراق المالية لامتناس جزء من السيولة الموجودة لدى البنوك وبالتالي التأثير على قدرتها على فتح الائتمان .

٢- **تأثير النقود الإلكترونية على الاحتياطي القانوني** :- يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبه معينة من حجم الودائع المتوفرة لديها لدى البنك المركزي ، كاحتياطي نقدي قانوني على شكل رصيد دائن ، اذا يمكن للبنك المركزي التحكم في قدرة البنوك التجارية على فتح الائتمان ، عن طريق استعمال هذه الأداة - الاحتياطي القانوني - وذلك بتغيير نسبتها^(١).

(١) محمد إبراهيم محمود الشافعي ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

الاستنتاجات

بعد ان تم استعراض لاهم ما جاء في البحث توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات منها:-

- ١- اعتبر بعض الباحثون النقود الإلكترونية هي القيمة النقدية لعملة تصدر بشكل الكترونيه من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص ، ويتم تخزينها في جهاز الكرتونية .
- ٢- ويؤدي استخدام النقود الإلكترونية إلى تحقيق سرعة تسوية المدفوعات وسهولتها وتقليل الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود السائلة الأمر الذي يساعد على التوسع في التبادل التجاري.
- ٣- يتوقع البنك المركزي في قمة الجهاز المصرفي اذا يشرف على هذا الجهاز وينظمه ، فهو يقوم بأعاده خصم الأوراق التجارية كما يحتفظ بودائع البنوك التجارية.
- ٤- يمكن للأفراد القيام بشراء النقود الإلكترونية مقابل النقود القانونية ، وبالتالي فان هذه النقود وفي كلتا الحالتين ستدخل في خزينة البنوك.
- ٥- :- العمليات المصرفية الجديدة تقتضي تبني الطرف الجديدة لأجراء المعاملات والأدوات النقدية الحديثة ضمن عملية التعريف والتصديق والترخيص القانوني

التوصيات

١- ضرورة توفير البنية التحتية للتعامل بالنقود الإلكترونية كأجهزة الصراف الآلي ((ATM)) ونهائي النقاط الدفع الإلكتروني ((TPE)) ، والبنوك المنزلية .Humbucking

٢- تنمية ثقافة المجتمع العراقي فيما يخص استخدام النقود ووسائل الدفع الإلكتروني ، وتوفير الدعاية الكافية للنقود الإلكترونية والمميزات التي تمنحها لحاملها .

٣- ضرورة وجود تعاون دولي لمكافحة الجرائم التي قد تجزء عن استخدام النقود الإلكترونية في تحديث التشريعات التجارية وذلك بمراعاة المستجدات في أنظمة البعث النقدي ونقل الأموال بطرق الإلكترونية ، فالمشروع الجزائري لايزال يذكر كلمة مواصلات بدل الاتصالات في نصوصه القانونية .

٤- ضرورة صياغة قانون يوضح مجموعة من شروط التي تكفل قدرة الجهة المصدرة للنقود الإلكترونية على إدارة المخاطر المختلفة الناشئة عن هذه النقود المستقبلية .

٥- تعميم استخدام بطاقات السحب والدفع النقدي البريدية البنكية وبطاقات الضمان الاجتماعي .

٦- اعتماد خطوط دفاعية ، تنظيمية ، قانونية ورقابية تجعل التعامل بالمنتجات المالية والمصرفية الإلكترونية يسير وفق ما يخدم الاقتصاد الوطني الجزائري .

المصادر

- ١- كامل سير شريف ، مكافحة غسل الأموال في تشريع المصري ، ط١ ، دار العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- ٢- موسى احمد جمال الدين ، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية ، بحث مقدم الى مؤتمر جديد في اعمال المعارف من الوجهين القانونية والاقتصادية في جامعة بيروت العربية ، ج١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٢ .
- ٣- شاكر يوسف امين ، بن يونس عمر محمد ، مرجع سابق .
- ٤- حجازي عبد الفتاح بيومي ، جريمة غسل الاموال بين الوسائط الالكترونية ونصوص التشريع ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
- ٥- شنيور توفيق ، ادوات الدفع الالكتروني ، بطاقات الوفاء - النقود الالكترونية ، بحث مقدم الى مؤتمر جديد في اعمال المعارف من الوجهين القانونية والاقتصادية في جامعة بيروت العربية ، ج١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٢ .
- ٦- السيد علي عبد المنعم ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ج١ ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٦ .
- ٧- العيسى نزار سعد ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، ط١ ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع .
- ٨- الدليمي اسماعيل عوض فاضل ، النقود والبنوك ، الموصل ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠ .

- ٩- عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، ط ١ ، سلسلة الدراسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٢ .
- ١٠- روبي نبيل ، نظرية التضخم ، ط ٢ ، الاسكندرية ، مؤسسة الثقافة العربية للنشر ، ١٩٨٤ .
- ١١- الخيكاني ، نزار كاظم ، امكانات السياسيتين النقدية والمالية في التاثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، مصر واليابان - دراسة حالية - اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، غير منشور ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨ .
- ١٢- خليل سامي ، نظرية الاقتصاد الكلي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ .
- ١٣- يونس محمود ، مقدمة في نظرية التجارة الدولية ، كلية الاسكندرية ، جامعتي الاسكندرية وببيروت .
- ١٤- سيجل باري ، النقود والبنوك والاقتصاد ، وجهة نظر النقيدين ، مصدر سبق ذكره .
- ١٥- الحجاز بسام ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ط ١ ، بيروت ، دار المنهل ، ٢٠٠٦ .
- ١٦- العصار رشاد ، حلبي رياض ، النقود والبنوك ، ط ١ ، الاردن ، دار حقاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ .
- ١٧- ابو ذياب سلمان ، اقتصاديات النقود والبنوك ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٩٦ .
- ١٨- خضير بسام واخرون ، علم الاقتصاد ، اريد ، دار الكندي ، ١٩٨٩ .

- ١٩- سحتون محمد ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خضير ، بسكرة الجزائر ، مارس ٢٠٠٦ الشبكة الدولية .
- ٢٠- ناشد سوزي عدلي ، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي ، حقوقية ، بيروت لبنان ٢٠٠٥ .
- ٢١- سمحان حسين محمد ، ويامن اسماعيل يونس ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ٢٠١١ .
- ٢٢- الحفابي هيكل عجمي جميل و ارسلان ورمزي ياسين يسع ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ٢٠٠٩ .
- ٢٣- مسعود درواسي ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ، ١٩٩١- ٢٠٠٤ ، رسالة الدكتوراه غير المنشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ٢٠٠٥ .
- ٢٤- الشافعي محمد ابراهيم محمود ، الاثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية ، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية والالكترونية بين التشريعية والقانون ، المنعقد في جامعة الامارات العربية المتحدة (١٠-١٢) مايو ٢٠٠٣ .
- ٢٥- مسعود درواسي ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ، ١٩٩٠ - ٢٠٠٤ ، رسالة الدكتوراه غير المنشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٥ .
- ٢٦- الشافعي محمد ابراهيم محمود ، الاثار النقدية والاقتصادية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية والالكترونية الشريعة والقانون ، المتعقد في جامعة الامارات العربية المتحدة (١٠ - ١٢) مايو ٢٠٠٣ .

Bernard Burn : Les Mechanismes de Paiement Sur internet , 2000-1990 , article .

- 28

<http://www.arriyadh.com/Economic/LefBarResearches...do>
[c.cvtiasp.](http://www.cvtiasp.com)

Oct.1990,article,intent Site - 29

<http://www.juriscom.net/universite/doctrine/article5htm>,p16

-Bernard Burn:Les Mechanismsde payment sur internet-

Alans.Blinde,Monetary and Economic Department , Bls working papers,2011 . - 30

Kentr.P., " Moneyand Banking " . op . cit . p. 351 . - 31